«برنت» يرتفع فوق 60 دولاراً بعد هبوط استمر 6 أشهر

النفط الكويتي يقفز 1,15 دولار إلى 55 دولاراً

«كونا» و«رويترز»: في مؤشر إيجابي، قفز سعر برميل النفط الكويتي 1,15 دولار ليبلغ 55,06 دولارا مقابل 53,91 دولارا للبرميل حسب آخر أسعار معلنة من مؤسسة البترول الكويتية، لكن تظل هذه الأسعار الأقل في 5 سنوات. ويأتي هذا الارتفاع في الاسعار في ظل مؤشرات ايجابية عالمية، منها تصريحات رئيسة مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي) جانيت يلين عن عدم وجود اي تغيير في السياسة النقدية الأميركية على المدى القريب، وأن التغير في حال تم لن يكون سريعا وسيأخذ وقتا. ونقلت «رويترز» أن سعر خام برنت ارتفع فوق 60 دولارا للبرميل أمس متعافيا من قرب أدنى مستوياته في خمس سنوات ونصف السنة مع إقبال المستثمرين على تسوية مراكزهم قبل عطلة عيد الميلاد بعد هبوط للأسعار استمر ستة أشهر.

ولكن، ورغم ذلك، تتجه أسعار النفط لتكبد رابع خسائرها الأسبوعية على التوالي بعد أن قرر أعضاء منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبيك) الشهر الماضي عدم خفض الإنتاج رغم وفرة كبيرة في المعروض العالمي.

وخسر برنت والخام الأميركي نحو نصف قيمتهما منذ يونيو ويتوقع الكثير من المستثمرين استمرار هبوطهما ما لم ينخفض المعروض أو يزيد الطلب.

وارتفع سعر مزيج برنت في العقود الآجلة تسليم فبراير 1,10 دولار إلى 60,37 دولارا للبرميل. ونزل سعر الخام 1,91 دولار عند التسوية بعد تداوله عند 63,70 دولارا للبرميل.

وزاد سعر الخام الأميركي 1,20 دولار إلى 55,31 دولارا للبرميل.

وقال تاماس فارجا محلل شؤون النفط لدى شركة بي.في.إم أويل أسوشيتس لخدمات السمسرة في لندن إن بعض المستثمرين قاموا بتغطية مراكز مدينة ويستعدون لاستقبال العطلة دون انكشاف أكبر من اللازم بعد أشهر من التعاملات المتقلبة.

واتفق كين هاسيجاوا مدير مبيعات السلع الأولية في نيو ايدج جابان مع هذا الرأي قائلا «بعد هبوط طويل وحاد في أسعار النفط شهدنا بعض الإقبال على الشراء في الأيام الأخيرة، لكن لايزال هناك كثير من ضغوط البيع».

وأعلنت شركات نفط عن خفض إنفاقها على عمليات التنقيب ونفقاتها الرأسمالية بعد أن فقدت المشروعات جدواها الاقتصادية بسبب هبوط أسعار الخام.

مزاد عقارين في شارع المغرب ومجمع سندس استغرق ساعتين

السالمية وحولي نجوم عقارية في مزاد الـ 127 مليون دينار

منافسة قوية شهدتها العقارات المعروضة في المزاد

منطقة حولي استحوذت على اهتمام المزايدين.. وفي شاشة العرض أحد العقارات محل المزايدة

محمود فاروق

كشف المزاد العقاري الضخم لشركة الإنماء العقارية التابعة لبيت التمويل الكويتي على مدار يومي الاربعاء والخميس مساء عن حجم السيولة المتوافرة لدى الافراد والشركات في السوق، حيث حصد المزاد نحو 126,8 مليون دينار لـ 70 عقارا. وحضرت «الأنباء» المزاد الذي استمر لساعة متأخرة ليلتي الاربعاء والخميس وحضره اكثر من 500 شخص في صالة فندق جي دبليو ماريوت، وخرجنا ببعض المشاهدات التي قد تؤشر الى حال السوق العقارية في هذا الوقت وهي كالتالي:

● كانت المزايدات الأكثر سخونة على العقارات الاستثمارية في السالمية وحولي وهناك عقارات تم تحويلها الى استثمارية في منطقة شرق، كان عليها طلب لافت.

● العقارات التجارية في شرق والشويخ كانت الأكثر طلبا.

● شهد عقاران تجاريان في شارعين حيويين في منطقة حولي مزايدات استغرقت نحو ساعتين، حيث كانت أكثر المزايدات الساخنة على عقار شارع المغرب الذي تم بيعه بـ 3,420 ملايين دينار، بينما كانت المزايدة الأكثر سخونة في العقارات التجارية على مجمع سندس الذي تم بيعه بقيمة 8,3 ملايين دينار وكان وقت المزادات الأخرى لا يزيد عن ربع الساعة.

● بحسب مسؤول بشركة الانماء فإن المزاد حقق مكاسب وصلت إلى 21,2 مليون دينار من خلال بيع 68 عقارا من أصل 70 عقارا بقيمة 126,8 مليون دينار وكانت القيمة الكلية لهذه العقارات قبل المزاد 104,8 ملايين دينار، بينما استبعد عقاران لم تتم المزايدة عليهما بسبب عدم رغبة المزايدين.

● تم المزايدة على العقارات في اغلب مناطق الكويت وأهمها السالمية وحولي وبنيد القار وابوحليفة والفنطاس والمنقف والجهراء والفروانية وخيطان والرقعي.

● تبلغ حصة مساهمة «بيتك» في العقارات محل المزاد ما يقرب من 31٪، ومن المتوقع ان يحقق «بيتك» أرباحا إيجابية من هذا التخارج، حيث ان غالبية هذه العقارات قديمة تم شراؤها بأسعار منخفضة، فضلا عن أنها مدرة وحقق منها عوائد جيدة طيلة السنوات الماضية.

العقارات التجارية في شرق والشويخ الأكثر طلبا

مستقبله معرض للانهيار بسبب الأسعار المنخفضة حالياً

«الوطني»: «أوبيك» تبقي على إنتاجها.. والنفط الصخري الخاسر الأكبر

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني إن اسعار النفط الدولية واصلت الهبوط خلال شهر نوفمبر، حيث تراجع كل من سعر مزيج برنت وغرب تكساس المتوسط بواقع 38٪ منذ بلوغهما أعلى مستوياتهما في منتصف شهر يونيو. هذا وقد استقر سعر مزيج برنت عند 70,6 دولارا للبرميل في حين تراجع سعر غرب تكساس المتوسط إلى 65,9 دولارا للبرميل بنهاية شهر نوفمبر. وجدير بالذكر أن مستويات الأسعار تلك قد شوهدت آخر مرة منذ أربع سنوات ونصف السنة. وفي الوقت نفسه، تراجع سعر خام التصدير الكويتي إلى 67,1 دولارا للبرميل في نهاية الشهر.

وكان ضعف الطلب العالمي وارتفاع عرض النفط هما السبب الرئيسي في التراجع الهائل في أسعار النفط منذ شهر يونيو عندما تجاوز سعر مزيج برنت 115 دولارا للبرميل وسط مخاوف تهديد تمرد داعش لعرض النفط بالعراق. وكان ارتفاع الدولار الأميركي عاملا أيضا في هذا التراجع. وقد أدت عودة إمدادات النفط الليبية الكبيرة بعد غياب دام عاما وارتفاع إنتاج النفط الخفيف الربط إلى وفرة في النفط الخام بالأسواق الدولية مما جعل الأسعار تقع تحت وطأة الضغط. وفي السنوات الأخيرة، تمكن ارتفاع الإنتاج في المناطق غير التابعة لمنطقة الأوبك، على سبيل المثال، من تعويض انقطاع العرض في الدول المصدرة للنفط (أوبيك) ولكن كان عام 2014 بارزا فيما شهد من ارتفاع إنتاج النفط في المناطق الساخنة الجيوسياسية مثل العراق وليبيا على الرغم من انتشار حالة عدم الاستقرار وانعدام الأمن.

ثبات إنتاج أوبيك

ووسط هبوط الأسعار، كانت هناك توقعات كبيرة بأن منظمة أوبيك ستخفض الإنتاج لدعم الأسعار كما فعلت في أواخر عام 2008 خلال الأزمة المالية. غير أنه بدلا من خفض الإنتاج، اختارت المنظمة الإبقاء على سقف معدل الإنتاج بنحو 30 مليون برميل في اليوم (على الرغم من أن متوسط الإنتاج في عام 2014 قد تجاوز هذا المستوى بما يقرب المليون برميل في اليوم، وفقا للمصادر الرسمية). كانت المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي المصدرين غير راضين تماما عن فكرة خفض الإنتاج من جانب واحد دون اتخاذ إجراء مماثل بخفض الإنتاج من قبل الدول المنتجة للنفط غير التابعة لمنظمة الأوبيك مثل روسيا والمكسيك والولايات المتحدة الأميركية إذ إن إنتاج تلك الدول الثلاث معا، الذي يقترب من 30٪ من إنتاج النفط الخام، يقترب من حصة أوبيك من الإنتاج العالمي (ومع ذلك، تحظر الولايات المتحدة الأميركية تصدير نفطها الخام بموجب وقف النشاط لعام 1973).

علاوة على ذلك، فإن تفكير الأغلبية يذهب إلى أنه بالسماح للأسواق بإملاء الأسعار، فإنه يمكن لمنظمة الأوبيك المراهنة على استمرار فترة الأسعار المنخفضة التي ستؤثر بدورها على القدرة على تحقيق الأرباح والاستثمارات المستقبلية في النفط الخام غير التقليدي وبالتالي كبح جماح ثورة إنتاج النفط الصخري بأميركا الشمالية. وتؤيد الوكالة الدولية للطاقة وجهة النظر هذه إلى حد ما حيث أدلت برأيها في وقت سابق بأن الاستثمار في النفط الأميركي المنتج من طبقات الرمال المحكمة قد يتراجع بنسبة 10٪ في عام 2015 إذا استقرت الأسعار عند مستوى 80 دولارا للبرميل. ومع ذلك، يعتقد أن سعر النفط اللازم للتأثير على الاستثمار الصخري للولايات المتحدة تأثيرا كبيرا أقل من ذلك بكثير.

ومع ذلك، فإن أسعار العقود الآجلة كانت، في نهاية شهر نوفمبر، فوق الأسعار الفورية ويبدو أنها في اتجاهها لارتفاع ضئيل خلال الأعوام المقبلة إذ إن أحوال الاقتصاد الكلي العالمي تشهد تحسنا. وقد استقرت العقود الآجلة سعر مزيج برنت في بورصة انتركونتيننتال لعامي 2015 و2016 عند75,1 دولارا للبرميل و79,2 دولارا للبرميل بالترتيب.

ارتفاع الطلب العالمي

من المقرر ألا يرتفع الطلب العالمي على النفط إلا بنحو 0,68 مليون برميل في اليوم ليصل إلى 92,4 مليون برميل في اليوم تقريبا في عام 2014، وذلك وفقا لما صدر عن الوكالة الدولية للطاقة. من المحتمل أن يكون هذا أبطأ نمو في خمس سنوات وسيعكس بشكل كبير ضعف نمو الطلب الصيني على النفط والتراجع في الطلب في كل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وأوقيانوسيا خلال العام. ومع ذلك، تتوقع الوكالة الدولية للطاقة تسارعا في نمو الطلب في عام 2015 بواقع 1,1 مليون برميل في اليوم إلى 93,6 مليون برميل في اليوم إذ يشهد الاقتصاد العالمي تحسنا. ومن جانبه، يتوقع صندوق النقد الدولي نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3,8٪ في عام 2015 مقارنة بنسبة النمو في عام 2014 التي سجلت 3,3٪.

فائض الأسواق

وكانت وفرة النفط الخام في الأسواق الدولية عاملا رئيسيا في التراجع الحاد في أسعار النفط الذي كان ملحوظا في الأشهر السابقة. وقد أدى ارتفاع إنتاج منظمة الأوبيك جنبا إلى جنب مع النمو القياسي لإنتاج الدول غير التابعة لمنظمة الأوبيك إلى الدفع بالإمدادات العالمية لمتوسط 90 مليون برميل في اليوم في 2014 وهو ما نتج عنه فائض بحوالي 500,000 برميل في اليوم ليفوق مستويات الطلب الحالية. وفي الوقت الذي من المتوقع فيه تباطؤ نمو عرض الدول غير التابعة لمنظمة الأوبيك في عام 2015 إلى 1,3 مليون برميل في اليوم مقارنة بعام 2014 الذي وصلت فيه الإمدادات إلى 1,8 مليون برميل في اليوم، فمن المحتمل أن تظل الأسواق تشهد فائضا في المعروض في عام 2015 في ظل عزوف منظمة الأوبيك عن تخفيض الإنتاج.

وقد أظهرت البيانات الرسمية وتقديرات البنك الوطني الكويتي تراجع إنتاج منظمة الأوبيك في شهر أكتوبر عن الشهر الأسبق بواقع 130,000 برميل في اليوم ليصل إلى 30,9 مليون برميل في اليوم. وقد سجلت كل من الإمارات العربية المتحدة والعراق والكويت أكبر تراجع في الإنتاج: 150,000 برميل في اليوم و140,000 برميل في اليوم و50,000 برميل في اليوم على التوالي. في حين المملكة العربية السعودية، العضو الذي يتحمل عادة العبء الأكبر من التخفيضات، شهدت إنتاجها يتراجع بواقع 14,000 برميل في اليوم، . في المقابل، سجلت ليبيا أعلى ارتفاع لمنظمة الأوبك بواقع 140,000 برميل في اليوم. وهذا هو الشهر الخامس على التوالي من المكاسب الليبية من الإنتاج منذ أن وافق المتمردون الانفصاليون على إنهاء الحصار الذي امتد لعام على الموانئ والمنشآت النفطية.

وفي الوقت نفسه، واصل إنتاج الدول غير التابعة لمنظمة الأوبيك في الارتفاع مسجلا زيادة قدرها 165,000 برميل في اليوم في شهر أكتوبر على خلفية مكاسب الإنتاج في الولايات المتحدة وكندا بالإضافة إلى المملكة البريطانية. ووصل إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة إلى 8,9 ملايين برميل في اليوم في شهر أكتوبر مسجلا زيادة قدرها 1,2 مليون برميل في اليوم على أساس سنوي وذلك وفقا للتقديرات الأولية التي تقدمها إدارة معلومات الطاقة الأميركية. ومن المتوقع زيادة إجمالي إنتاج النفط الخام بنسبة 10٪ في عام 2015 ليصل متوسط الإنتاج السنوي إلى 9,4 ملايين برميل في اليوم. وإذا ما تحقق ذلك، فسيعود إنتاج الولايات المتحدة إلى مستويات لم تشهدها منذ 1972.

ونظرا لضعف نمو الطلب وتزايد العرض وخاصة من المصادر غير التابعة لمنظمة الأوبيك ، فإن «الطلب على نفط أوبيك وتغيير المخزون» لعام 2015 قد انخفض إلى 29,2 مليون برميل في اليوم مقارنة بعام 2014 الذي سجل 29,6 مليون برميل في اليوم

المستشار الكويتي
www.kuwaiticonsultant.com
الدكتور/ عبدالله فهد العبدالجادر
مستشار تنظيم وادارة

انخفاض أسعار النفط.. حرب نفسية

منذ بدأت أسعار النفط تنخفض تدريجيا في الكويت بعدما كانت فوق 100 دولار الى أن وصلت الى 57 دولارا وقد تصل 50 دولارا والحكومة اصابها الهلع واقترحت ترشيد الانفاق وتعديل أسعار الدعم وخفض المصروفات في ميزانية 2015_2016 وهذا ما تم بعد الاتفاق مع مجلس الامة بتقدير ميزانية الدولة 19 مليار دينار كويتي حيث كانت ميزانية 2014_2015 تقدر بأكثر من 23 مليار دينار كويتي على أساس سعر النفط 75 دولارا وكانت أسعار بيع النفط أكثر من 100 دولار ولدينا فائض حتى شهر 9 مما يعني ليس هنالك عجز في الميزانية الحالية ولكن كردة فعل قامت الحكومة بخفض الميزانية من مصروفات غير أساسية ويمكن الاستغناء عنها وهذا شيء جيد نريد من الحكومة الاستمرار بهذا النهج حتى لو ارتفع سعر النفط ولكن لا تمس رواتب الموظفين ولا معاشات المتقاعدين ولا الدعم للمواطنين وهذا التصرف من الحكومة بالاتفاق مع مجلس الامة يؤكد أن المصروفات في الميزانيات السابقة كان تقديرها أعلى مما يجب وكانت تصرف على بنود يستفيد منها القياديون واصحاب المصالح لسفراتهم ومهماتهم وكشخات مكاتبهم وتنفيع البعض الاخر. المواطنون داخو من كثر التصريحات الرسمية المتضاربة بشأن تأثر الكويت بانخفاض سعر البيع حيث نسمع من يقول راح يصير عندنا عجز في الميزانية وآخر يقول لن يؤثر فينا انخفاض أسعار النفط وهي فترة مؤقتة تستغرق 6 شهور حتى منتصف 2015 وبعدها يرتفع سعر النفط مرة أخرى وكذلك تقارير منظمات دولية تؤكد مثل «صندوق النقد» و«سيتي» سعر برميل النفط اللازم لمعادلة ميزانيات الدول الكبرى المصدرة للنفط ومنها الكويت سعر النفط المعادل لمصروفاتها هو 44 دولارا وكما أفادت وكالة موديز بأن دول الخليج الست قادرة على تحمل اسعار النفط المنخفضة وكذلك مورجان ستانلي في تقريرها التوقعات لسعر النفط من 98 إلى 70 دولارا في 2015، ومن 102 إلى 88 دولارا في 2016. كل هذا يعني ان شاء الله الكويت بخير ولكن الذي نريده من الحكومة الاستمرار بوقف الهدر والصرف من الميزانية كما تفيد تقارير ديوان المحاسبة سنويا ولا نريد ردة فعل مؤقتة يعني لما ترتفع أسعار النفط بعد فترة ترجع كأنك يا زيد ما غزيت وكذلك نريد من الحكومة أن تأخذ التوصيات والدراسات لحل مشاكل الكويت الاقتصادية موقع الجد والتنفيذ السريع وخاصة مشكلة انخفاض أسعار النفط كانت متوقعة منذ سنوات والمهم الانخفاض الحالي في أسعار النفط يعتبر فرصة للحكومة الكويتية لتغيير سياستها الاقتصادية المعتمدة على النفط والبدء في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وتنويع مصادر والطاقة البديلة.